

مجلة بحوث  
الآداب

كلية

البحث ( ٣٧ )

تراخيص استخدام المحتويات الرقمية  
في المكتبات الجامعية المصرية  
"دراسة تحليلية مقارنة"

إعداد

الباحث/ عصام محمود عبد الرحمن  
لدرجة الماجستير قسم المكتبات والعلوم - كلية الآداب - جامعة المنوفية  
مدرس مادة المكتبات - وزارة التربية - دولة الكويت

يوليو ٢٠١٦م

العدد ( ١٠٦ )

السنة ٢٧

[http : // Art.menofia . edu. eg](http://Art.menofia.edu.eg) \*\*\* E- mail: rifa2012@ Gmail.com

تراخيص استخدام المحتويات الرقمية في المكتبات الجامعية المصرية  
تراخيص استخدام المحتويات الرقمية في المكتبات الجامعية المصرية  
دراسة تحليلية مقارنة

الباحث/ عصام محمود عبدالرحمن

لدرجة الماجستير قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب جامعة المنوفية  
مدرس مادة المكتبات - وزارة التربية - دولة الكويت

مستخلص:

لم تعد قضية تراخيص استخدام المحتويات الرقمية مجرد ضيف على مرافق المعلومات، حيث حجزت لنفسها مكاناً دائماً على مقعد الاهتمام الأول لتلك المرافق، ولم يعد تجاهلها أمراً ممكناً، نظراً لارتباطها الوثيق بالأهداف التي تسعى تلك المرافق لتحقيقها في خدمة المستفيدين منها، الأمر الذي يحتم على مرافق المعلومات ضرورة رفع قانتها واستنهاض قواها لمواجهة ذلك الوافد الجديد عليها.

وتنتمي تلك القضية إلى قضايا إدارة مصادر المعلومات وما تحويه من الأنشطة تتعلق بالاختيار والتزويد والتقييم ووضع السياسات وتحديد المصادر والتنظيم والاختزان والحفظ وتسليم الوثائق وإدارة المسلسلات والدوريات وغيرها من موضوعات، الأمر الذي يظهر أهميتها وضرورة الاهتمام بها، وبذل كافة الجهود لحل المشكلات التي قد تعترض طريقها.

وفي ظل ضعف اهتمام الدراسات العربية بصياغة اتفاقية نموذجية لتراخيص استخدام المحتويات الرقمية على غرار الدراسات الأجنبية التي أدلت بدلوها محاولة فرض آرائها بما ينبع من مصالحها و مصالح المستفيدين منها، الأمر الذي دفع الباحث لمحاولة الانطلاق من تلك الدراسات الأجنبية شاخصاً بصره على مصالح مرافق المعلومات بصفة عامة، ومصالح المكتبات العربية بصفة خاصة، في محاولة لوضع تصور مقترح لاتفاقية ترخيص نموذجية عربية لاستخدام المحتويات الرقمية

وعلى الرغم من صعوبة الاتفاق على اتفاقية ترخيص نموذجية لاستخدام المحتويات الرقمية، نظراً لاختلاف مرافق المعلومات في مآربها، واختلاف الظروف من مجتمع لآخر ومن حين لآخر، لكن تبقى تلك الاختلافات مجرد عثرات في طريق التوحيد بما يحمله من عدالة ومزايا تشهد لها كافة التجارب السابقة سواء في مجال المكتبات أو في غيره من مجالات.

وأخيراً يتمنى الباحث أن تكون هذه الدراسة لبنة في بناء اتفاقية نموذجية لترخيص استخدام المحتويات الرقمية في المكتبات الجامعية، وتمهد الطريق لعمل مواصفات قياسية تضع الأمور في نصابها وتعيد الحقوق لأصحابها.

#### أولاً الدراسة المنهجية:

##### مشكلة الدراسة وأهميتها:

عدم شعور أمناء المكتبات بالارتياح بصفة عامة تجاه التفاوض بشأن تلك اتفاقيات، في ظل وجود قلة من المكتبات المدربة على إبرام تلك التعاقدات أو الاتفاقيات<sup>(1)</sup> وبالرغم أيضاً من مطالبة بعض الدراسات العربية بضرورة صياغة اتفاقيات ترخيص استخدام للمصادر الرقمية من منظور الخبراء العرب في مجال إدارة المعلومات، على أن تراعى فيها العدالة والتوازن بين قيمة المصادر الرقمية الفعلية واحتياجات المستفيدين من مرافق المعلومات العربي، ذلك لحماية مصالح مؤسسات المعلومات العربية ممن ممارسات بعض الناشرين غير العادلة والتي تتمثل في وضع شروط مجحفة لاستخدام مصادر المعلومات الرقمية والاحتكام لقوانين بلدها فقط عند الاختلاف في تفسير بنود وأحكام اتفاقيات الترخيص فضلاً عن الأسعار

(1) Duncan E. Alford. Negotiating and Analyzing Electronic License Agreements. Law Library Journal. Vol. 94:4. P.622.

تراخيص استخدام المحتويات الرقمية في المكتبات الجامعية المصرية  
العالية المبالغ فيها والتي لا تتناسب مطلقاً مع حجم الاستخدام الحقيقي من جانب  
المستفيدين<sup>(١)</sup>.

ومن هنا تتبع أهمية الدراسة في محاولتها للتصدي لتلك المشكلة، من خلال  
انعكاسها على اتفاقيات التراخيص نفسها، من حيث زيادة كفاءتها وتفايدي المشكلات  
المالية والإدارية والقانونية المتعلقة بها، وذلك بمحاولة صياغة اتفاقية ترخيص  
نموذجية من وجهة نظر عربية، قد تعود بالفائدة على مرافق المعلومات من ناحية،  
وعلى اتفاقيات التراخيص من ناحية أخرى، بالإضافة لإثراء المكتبة العربية باتفاقية  
ترخيص نموذجية للمحتويات الرقمية، والتي يأمل الباحث أن يتم الاهتداء بها أو  
تبنيها في سبيل تحقيق مصالح عادلة لأطراف تلك الاتفاقيات.

#### أهداف الدراسة:

في ضوء ما تم استيضاحه من أهمية فقد حددت الدراسة هدفاً رئيساً تسعى  
للوصول إليه ألا وهو وضع تصور مقترح لاتفاقية ترخيص نموذجية عربية لاستخدام  
المحتويات الرقمية في المكتبات الجامعية المصرية، وفي سبيل تحقيق هذه الهدف  
لابد من تحقيق عدد من الأهداف الفرعية، منها:

- ١- دراسة وتحليل بنود وفقرات اتفاقيات ترخيص استخدام المحتويات الرقمية.
- ٢- بناء قائمة لمراجعة بنود وفقرات تلك التراخيص.
- ٣- تحليل وتقييم اتفاقيات التراخيص لدى اتحاد مكتبات الجامعات المصرية.

#### تساؤلات الدراسة:

- من خلال تلك الأهداف السابقة، تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:
- ١- هل هناك اتفاق على البنود والفقرات بين تراخيص استخدام المحتويات  
الرقمية، من حيث العدد أو طريقة الترتيب أو أسلوب الصياغة؟
  - ٢- ما أكثر البنود اتفاقاً أو اختلافاً في تلك الاتفاقيات.
  - ٣- ما أكثر البنود إثارة للجدل في تلك الاتفاقيات؟

(١) محمود عبد الكريم الجندي. "اتفاقيات ترخيص استخدام مصادر المعلومات الرقمية: دراسة نظرية  
وتطبيقية". مجلة العربية ٣٠٠٠، السنة الحادية عشرة، العدد ٤٥ (أكتوبر ٢٠١١ م)، ص ٥٣.

حدود الدراسة:

نظراً لاحتمالية تشعب حدود الدراسة الحالية، فكان من اللازم وضع حدود لها تحدد مساراتها وتؤطر اتجاهاتها، ولقد وضع الباحث للدراسة حدوداً زمنية حتى شهر مايو عام ٢٠١٥ وهو الوقت الذي قام فيه الباحث بتحديد عينة الدراسة، نظراً لإمكانية تغيير قواعد البيانات التي تشترك بها الجامعات المصرية من حيث أعدادها أو ناشريها أو موزعيها، وتباينها العددي والنوعي، ونظراً لحاجة الباحث للتحديد الكمي والنوعي لتلك القواعد، بالإضافة لتحديد المسؤولين عن تلك القواعد للبحث عن اتفاقيات التراخيص الخاصة بهم والمتاحة على مواقعهم الإلكترونية، فكان لابد من وضع حدود زمنية تنطلق منها الدراسة، ونظراً لتركيز تلك التراخيص على قواعد البيانات بما تحمله من مصادر معلومات مختلفة الأشكال والأنواع؛ فاقترنت الحدود الموضوعية للدراسة على تلك القواعد، بما تحمله من مصادر، وما يتعلق بها من تراخيص استخدام المحتويات الرقمية، والخاصة باتحاد مكنتات الجامعات المصرية، والذي يتضح منه أيضاً الحدود المكانية لتلك الدراسة، بالإضافة للحدود اللغوية المتمثلة في اللغة الإنجليزية التي تمثلها وصاحبة النصيب الأكبر في قواعد البيانات التي تشترك فيها تلك الجامعات.

مجتمع البحث وعينة الدراسة:

لما كان اتحاد مكنتات الجامعات المصرية يشترك في اتفاقيات تعاقدية مع العديد من المرخصين للمحتويات الرقمية، فكان لابد من الاختيار لبعض من تلك الاتفاقيات وتراخيص الاستخدام لأغراض الدراسة والتحليل، وقام الباحث بتحديد بعض من الأسس لاختيار الناشرين الذين يتعامل معهم اتحاد المكنتات الجامعية المصرية، وهي:

- ١- الأكثر في قواعد البيانات التي يشترك فيها مكنتات الجامعات المصرية.
- ٢- الأكثر استخداماً من قِبَل الباحثين في مكنتات الجامعات المصرية.
- ٣- الأكثر شمولاً في تغطية الموضوعات (قواعد بيانات في عامة التخصصات).

تراخيص استخدام المحتويات الرقمية في المكتبات الجامعية المصرية  
ولأغراض التماثل وإمكانية المقارنة، ومن بين ناشري وموردي قواعد البيانات  
لاتحاد المكتبات الجامعية المصرية، تم اختيار ناشرين أو موردين لقواعد بيانات في  
عامة التخصصات لذلك تم الاستقرار على تراخيص كل من ( Elsevier- Wiley-  
Springer- EBSCO-ProQuest- Gale ) تمثيلاً لهؤلاء المرخصين ، وذلك  
لأغراض الدراسة والتحليل  
منهج الدراسة وأدواتها:

للتصدي لمشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها والإجابة عما أفرزته تلك الأهداف من  
سؤالات، كان لابد من تحديد طريقة تُعين الباحث على تحقيق مبتغاه، ولقد وجد الباحث  
صالته في المنهج الوصفي، بهدف الوقوف بشكل كامل على كافة الجوانب النظرية  
لموضوع اتفاقيات استخدام مصادر المعلومات الرقمية<sup>(٣)</sup> كما اعتمد الباحث في الشق  
التطبيقي من الدراسة على أسلوب: دراسة الحالة، وتحليل المحتوى بغرض التحليل العميق  
لمحتويات بعض تراخيص استخدام المحتويات الرقمية في اتحاد مكتبات الجامعات  
المصرية.

#### أدوات جمع البيانات:

بعد الاطلاع على أدبيات الدراسة والدراسات السابقة في الموضوع، وبعد  
القراءة والتحليل الدقيق لما توفر للباحث من تلك الأدبيات، بالإضافة لبعض المقابلات  
الشخصية لمجموعة مختارة من المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات،  
للاستفادة من آرائهم وخبراتهم، مع الاطلاع على بعض الاتفاقيات النموذجية  
لتراخيص استخدام المحتويات الرقمية، ولأغراض دراسة وتحليل أحكام وبنود  
التراخيص المبرمة بين اتحاد المكتبات الجامعية المصرية مع المرخصين للمحتويات  
الرقمية، تم بناء قائمة مراجعة لتلك الأحكام والبنود. حيث تعتبر قائمة المراجعة هي  
الأداة الأساسية في دراسة الحالة، وهي ثبت بالنقاط التي يجب على الباحث أن يجمع  
المعلومات حولها بنفسه<sup>(٤)</sup>.

(٣) محمود عبد الكريم الجندي. مرجع سابق ص ٥٣.

(٤) شعبان عبد العزيز خليفة. "المحاورات في مناهج البحث العلمي". ط ٢. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،  
١٩٩٨. ص ٣١٣.

ونظراً لحاجة الباحث لجمع معلومات تتعلق باتحاد مكنتبات الجامعات المصرية وبعض جوانبه الفنية والمالية والإدارية، بالإضافة لجمع المعلومات الخاصة بتلك التراخيص؛ كان لابد من الاعتماد على المقابلات المقننة مع بعض المسؤولين عن المكنتبات الرقمية في اتحاد مكنتبات الجامعات المصرية:

ثانياً تراخيص استخدام المحتويات الرقمية في المكنتبات الجامعية المصرية: تتخذ العقود والاتفاقيات أشكالاً مختلفة، وتختلف فيما بينها من حيث الصياغة اللغوية والحجم وعدد البنود والأحكام الموجودة في كل منها، وبالطبع فالاتفاقيات ترخيص استخدام مصادر المعلومات الرقمية تسيير وفقاً لهذا النهج أيضاً حيث اتخذت من حيث الحجم أشكالاً مختلفة فبعضها مختصر جداً في صفحة واحدة والبعض الآخر في عشر صفحات أو أكثر، ومن حيث الصياغة اللغوية صيغت اتفاقيات الترخيص بصيغ لغوية مختلفة فبعضها مكتوب للغة غير متخصصة في حين أن البعض الآخر مليء بالمصطلحات القانونية، كما تختلف التراخيص في كيفية تحديد البنود والشروط والأحكام فبعض التراخيص تشمل على فقرات تفسيرية لكل بنود وأحكام الاتفاق في حين يوجد في تراخيص أخرى فقرات موجزة بالبنود والأحكام على أن يتم تفسيرها بشكل موسع في ملاحق وجداول إضافية<sup>(٥)</sup>.

وهناك العديد من الدراسات التي تصدت لتراخيص استخدام المحتويات الرقمية، وما تحويها من بنود قد تختلف من حيث الحجم والمستوى من اتفاقية لأخرى، وعلى الرغم من وجود بعض سمات الثبات في البناء العام بين اتفاقيات الترخيص، فإن معظمها يتميز ببعضه عن بعض بسماته الفريدة، ومن محتوى مرخص لآخر، وبالرغم من وجود أوجه تشابه في البناء العام والتعريفات والبنود والشروط المنصوص عليها في تلك الاتفاقيات، فلا توجد مواصفات قياسية لتراخيص المحتويات الرقمية في المكنتبات، فلكل مكتبة، أو حتى مكنتبتين متماثلتين، يمكن أن يكون لها احتياجات مختلفة، وبالتالي فقد تتطلب ترتيبات مختلفة لبنود الترخيص

(٥) محمود عبد الكريم الجندي. مرجع سابق ص ٢٨.

تراخيص استخدام المحتويات الرقمية في المكتبات الجامعية المصرية  
والمروطة، وذلك بسبب اختلاف السياسات بين المكتبات وتغير حاجات الباحثين  
ومرتادي المكتبات، بالإضافة إلى غيرها من الأسباب التجارية أو القانونية<sup>(٦)</sup>.  
ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد اتفاق على ترتيب الفقرات والبنود داخل  
التقارير التراخيص وإنما يخضع ذلك لرؤية أطراف الاتفاق عند تحرير وصياغة  
الاتفاق في مراحله النهائية بعد الانتهاء تماماً من عملية التفاوض<sup>(٧)</sup>.  
وفي إطار الارتقاء بتلك التراخيص، قامت عدة جهات بوضع وصياغة اتفاقيات  
النظام من قبل غير المتخصصين؛ قامت عدة جهات بوضع وصياغة اتفاقيات  
النظام من قبل غير المتخصصين؛ يمكن الاسترشاد بها عند ترخيص استخدام مصادر  
معلومات رقمية. model licenses

ومن الأسباب التي دعت الكثير من المعنيين لمثل هذه الاتفاقيات، ملاحظة  
المكتبات الجامعية محاولة المرخصين وضع عوائق لتخزين وإتاحة المعلومات وفرض  
تكاليف إضافية لاستخدام وإتاحة المصادر والمجلات الإلكترونية، ومنع خدمة  
توصيل الوثائق document delivery، وغيرها<sup>(٨)</sup>.  
وقد قام خبير النشر الدولي جون كوكس عام ١٩٩٩ بإنشاء وتطوير أربعة  
تراخيص نموذجية<sup>(٩)</sup> صممت لمؤسسات أكاديمية مستقلة، واتحادات أكاديمية،  
مكتبات عامة، ومكتبات شركات، ومكتبات حكومية ومكتبات بحثية أخرى، كما نشر  
الإصدار الثاني والذي طور بناء على مناقشات إضافية مع مستخدمي التراخيص عام  
٢٠٠١<sup>(١٠)</sup>.

(٦) إيلي إيلين هاريس. "تراخيص المحتويات الرقمية: دليل عملي لأمناء المكتبات واختصاصييها"؛ ترجمة  
جويل بن حسن العريشي، علي بن عبد العزيز الحمودي. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٦. ص ٣٠.

(٧) محمود عبد الكريم الجندي. مرجع سابق. ص ٢٨.

(٨) إيلي، سنوارت و بويل، فرانسيس. "تنمية مجموعة المصادر الإلكترونية: دليل عملي" ترجمة عبد الله بن  
سعد الشايع الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٩. ص ١٩٣.

(٩) <http://www.licensingmodels.com/>

(١٠) إيلي إيلين هاريس. مرجع سابق ص ٣٧.



وفي هذا الاتجاه حرص الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات والمعلومات (1997) على وضع الخطوط العريضة الامتثالية لاتفاقيات الترخيص (11) بما تشمل عليه من بنود وشروط (12).

ولأغراض دراسة وتحليل أحكام وبنود التراخيص المبرمة بين اتحاد مكتبات الجامعات المصرية مع المرخصين للمحتويات الرقمية، ظهرت الحاجة إلى قائمة مراجعة لتلك الأحكام والبنود، والتي اعتمد الباحث في بنائها على مجموعة من المصادر المختلفة وذلك في محاولة لحصر كافة البنود المتعلقة بتراخيص المحتويات الرقمية، ومن ثم وضعها في فئات رئيسة وفرعية وذلك لدراسة وتحليل تراخيص المحتويات الرقمية لاتحاد مكتبات الجامعات المصرية ، والجدول الآتي يوضع البنود الرئيسية والفرعية المقترحة لمراجعة تلك التراخيص.

(11) <http://www.arl.org/storage/documents/publications/licensing-principles-1997.pdf>

(12) محمود عبد الكريم الجندي. مرجع سابق. ص 39.

تراخيص استخدام المحتويات الرقمية في المكتبات الجامعية المصرية  
ويوضح الجدول الآتي مجموعة البنود العامة المقترحة لتلك التراخيص مع ما يتعلق بها من بنود فرعية

البنود الفرعية	البنود العامة
بند ١/١ (أطراف الاتفاقية)	بند ١ (المقدمة التمهيدية)
بند ٢/١ (التعريفات والمصطلحات)	
بند ٣/١ (الإشعارات والمراسلات)	
بند ١/٢ (الأنواع)	بند ٢ (المحتويات المشتركة فيها)
بند ٢/٢ (الأعداد)	
بند ٣/٢ (اللغات)	
بند ١/٣ (المستخدمون المصرح لهم)	
بند ٢/٣ (المواقع المرخصة)	
بند ١/٤ حقوق (صلاحيات) المرخص	بند ٣ (المستخدمون المصرح لهم والمواقع المرخصة)
بند ٢/٤ حقوق (صلاحيات) المرخص له	
بند ١/٥ (التزامات المرخص)	بند ٤ (الحقوق (الصلاحيات)
بند ٢/٥ (التزامات المرخص له)	
بند ١/٦ (القيود المفروضة على المرخص)	بند ٥ (الالتزامات)
بند ٢/٦ (القيود المفروضة على المرخص له)	
بند ٣/٦ (القيود المفروضة على الطرفين)	
بند ١/٧ (إخلاء مسؤولية المرخص)	بند ٦ (القيود)
بند ٢/٧ (إخلاء مسؤولية المرخص له)	
بند ١/٨ (نظام التسعير)	بند ٧ (إخلاء المسؤولية)
بند ٢/٨ (أسلوب الدفع)	
بند ٣/٨ (فوائد التأخير)	
بند ٤/٨ (نوع العملة)	
بند ١/٩ (مدة الاتفاقية)	بند ٨ (الجوانب المالية)
بند ٢/٩ (التجديد)	
بند ٣/٩ (الإنهاء)	
بند ١/١٠ (القوة القهرية)	بند ٩ (الجوانب الزمنية)
بند ٢/١٠ (استقلالية النصوص)	
بند ٣/١٠ (شمول الاتفاقية)	
بند ٤/١٠ (التفسير)	
بند ٥/١٠ (القانون الحاكم)	
بند ٦/١٠ (الحلول الودية عند النزاع)	بند ١٠ (الجوانب العامة)

ثالثاً تحليل بنود تراخيص استخدام المحتويات الرقمية في المكتبات الجامعية المصرية:

أظهرت قراءة وتحليل تراخيص المحتويات الرقمية في المكتبات الجامعية المصرية بعض الملاحظات أو العيوب أو الشكوك أو التوقعات، التي قد تؤثر على كفاءة تلك التراخيص، وتجعلها عرضة للجدل بين أطرافها، ومن هذه الملاحظات:

ومن خلال تحليل بعض من تراخيص استخدام المحتويات الرقمية في المكتبات الجامعية المصرية، أمكن تحديد نسبة تكرار الملاحظات على تلك التراخيص من خلال الجدول الآتي:

م	الملاحظة	ProQuest	Springer	Wiley	Elsevier	Gale	EBSCO	النسبة
١	يقدم المرخص المحتويات الرقمية المشترك فيها متبوعة بعبارة (كما هي، دون أي مسئولية أو ضمان)	✓	✓	✓	✓	✓	✓	%١٠٠
٢	يلتزم المرخص بإعادة الخدمة للعمل وذلك مشفوعة بعبارة (في أسرع وقت ممكن) دون تحديد حد أقصى مسموح به للتوقف، أو تحديد أي تعويضات.	✓	✓	×	✓	✓	✓	%١٣
٣	احتواء الترخيص على بند التجديد التلقائي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	%١٠٠
٤	احتواء الترخيص على بند	✓	✓	✓	✓	×	✓	%٨٣

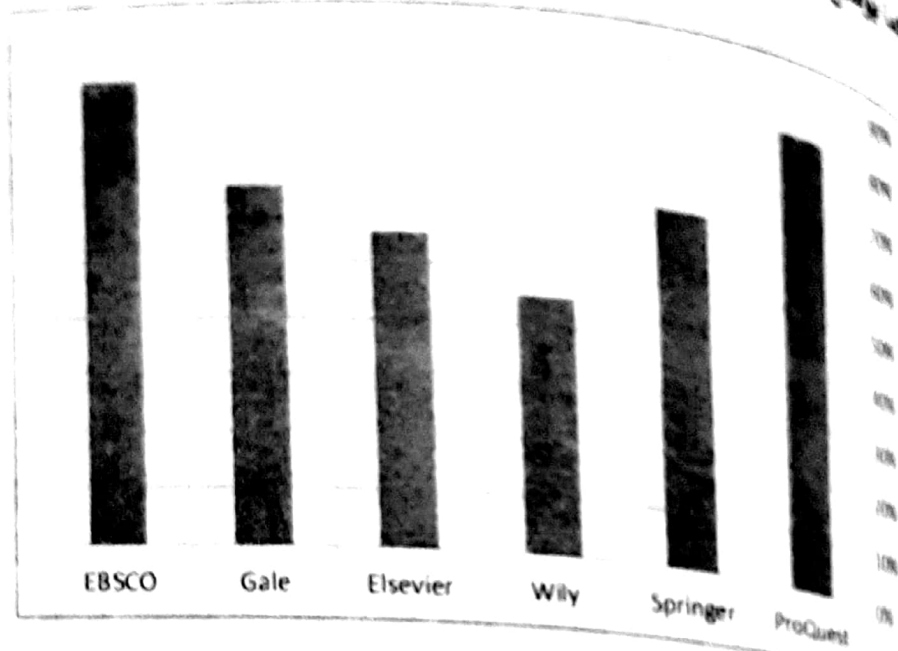
تراخيص استخدام المحتويات الرقمية في المكتبات الجامعية المصرية

النسبة	EBSCO	Gale	Elsevier	Wiley	Springer	ProQuest	الملاحظة
							يسمح بإنهاء الترخيص في حالة عدم استطاعة المرخص له اصلاح أي خرق في الترخيص
%٦٧	✓	✓	×	×	✓	✓	عدم التعرض لأسلوب استرداد باقي الرسوم في حال الإنهاء المبكر.
	×	×	×	×	×	✓	فرض بند يتيح للمرخص تقاضي رسوم إضافية في حال اكتشافه لمستخدم غير مرخص له
%١٦	✓	×	×	×	×	×	فرض فائدة تأخير على دفع الرسوم.
%٨٣	✓	✓	✓	×	✓	✓	وجود بند يتيح للناشر الحق في الانسحاب من بعض المحتويات المشترك فيها، دون تحديد نسبة ذلك الانسحاب، دون الرجوع للمرخص له، ودون الالتزام تجاهه بأي تعويضات.
%١٦	×	×	×	×	×	✓	احتفاظ المرخص بالحق المفرد في تعديل بنود الاتفاقية الخاصة

م	الملاحظة	ProQuest	Springer	Wiley	Elsevier	Gale	EBSCO	النسبة
	بالمستخدمين المصرح لهم بالاستخدام.							
١٠	وجود بند يسمح للمرخص التنازل عن حقوقه في الاتفاقية لطرف ثالث أثناء فترة الترخيص	x	x	✓	x	✓	✓	%٥٠
١١	اشتراط الاحتكام عند الخلاف لقوانين دولة الناشر، الأمر الذي يستلزم من المرخص لهم ضرورة مراجعة تلك القوانين، لتفادي أي مشكلات غير متوقعة قد تعترض تلك التراخيص من وراء الجهل بتلك القوانين.	✓	✓	✓	✓	✓	✓	%١٠٠
النسبة	%٨٢	%٦٣	%٤٥	%٥٥	%٦٣	%٨٢		

ومن خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن هناك ثلاثة من البنود التي قد تثير مشكلات في تلك التراخيص بنسبة تكرر ١٠٠% وهي البنود (١-٣-١١) وهذا يعني ضرورة اهتمام المفاوضين بتلك البنود أثناء مرحلة التفاوض مع المرخصين لتجنب المشكلات التي قد تنجم من وراءها، وهو ما حدث بالفعل فقد قام المفاوضون من جانب اتحاد مكاتب الجامعات المصرية بمحاولة التصدي لتلك المشكلات وتعديلها في صالح الاتحاد.

والتي تستخدم لتحتوي أيضاً في المجلات المتخصصة العربية  
 ويلاحظ أيضاً وجود ثلاثة بنود أخرى قد تثير مشكلات في تلك التراخيص  
 بنسبة تكرار ١١٣% وهي البنود (٢-٤-١) وهذا يعني أيضاً ضرورة الاهتمام بتلك  
 البنود أثناء مرحلة التفاوض، وهو ما حدث أيضاً من خلال اهتمام المفوضين من  
 جانب اتحاد مكبات الجامعات المصرية.  
 من أوضح الشكل الآتي نسبة تكرار الملاحظات في تلك التراخيص



ومن خلال الشكل السابق يمكن ملاحظة أن ترخيصي ProQuest و  
 EBSCO هما الأعلى في نسبة وجود الملاحظات على البنود بنسبة ٨٢%، يليهما  
 Gale و Springer بنسبة ٦٣% ثم يأتي ترخيصا Elsevier و Wiley  
 بنسبة ٤٥% و ٤٥% على التوالي، وهذه النسب تستلزم جهوداً مضاعفة من  
 المفوضين للوصول بتلك التراخيص لأفضل مميزات وأقل العيوب.

#### بناء اتفاقيات الترخيص:

نظي اتفاقيات ترخيص استخدام المحتويات الرقمية بالكثير من الاهتمام  
 من جانب المهتمين بالمجال، ذلك لما يتوقف عليها مؤثرات في طريق تحقيق أهداف  
 منها، سواء كانوا مؤسسات للمعلومات أو ناشرين لمصادرهما، وحاولت كل فئة أن

تدلي بدلوها في ذلك المجال، سواء بصياغة اتفاقيات نموذجية بما لها وما عليها وهو ما قامت به مجموعة من الناشرين، وجاء الرد من مجموعة من المتخصصين في المجال بصياغة اتفاقيات ترخيص نموذجية موازية، أو الدخول في اتصالات أو تكتلات وهو ما قامت به مجموعة من المكتبات ومؤسسات المعلومات، وهذه المرة جاء الرد من الناشرين أنفسهم بالدخول في تكتلات موازية، ولكن في النهاية لدينا نماذج اتفاقيات صاغها الناشرون أنفسهم وتطبق أحياناً كما هي وأحياناً أخرى مع بعض التعديلات عليها، وفيما يأتي أحكام وبنود لبعض اتفاقيات الترخيص لدى بعض الناشرين أو المقترحة من المتخصصين كاتفاقيات نموذجية بنفس ترتيب ورودها داخل تلك الاتفاقيات، وذلك بغرض مقارنتها وتحليلها وتحديد أوجه التشابه أو الاختلاف فيما بينها، وذلك بغرض محاولة بناء اتفاقية نموذجية لترخيص استخدام المحتويات الرقمية في المكتبات الجامعية المصرية.

### بنود وأحكام اتفاقيات الترخيص في اتفاقيات الناشرين والاتفاقيات النموذجية

م	ProQuest	Springer	Wiley	Elsevier	Gale	EBSCO	Licensing Models
١	أطراف الاتفاقية	أطراف الاتفاقية	أطراف الاتفاقية	أطراف الاتفاقية	أطراف الاتفاقية	أطراف الاتفاقية	تعريفات
٢	العلوين	لمحتويات لمرخصة ولرسوم	لتعريفات	نون لمتجلب لمشترك فيها	مدة الاتفاقية	قاعدة البيانات	الافق
٣	لمواد المرخصة ولمستخدمين ولرسوم	شروط لرفع	لمتيازات لوصول	لمستفيدين لمصرح لهم	لتعريفات	لترخيص (حقوق وولجات)	حقوق الاستعمال
٤	لتعريفات	مدة الاتفاقية	بنود وشروط الاستخدام	الأعرض لمصرح بها	نطق لترخيص	لمخاطر ولضمانات	الإعززين لمكتبات
٥	نطق لترخيص لمستخدمين لمعتدين	لمحتوى لمرخص ولمستخدمين لمعتدين	لرسوم	لتقود لمفروضة	للخول عن بُد	لرسوم	الاحتطلي الإلكتروني
٦	الاستخدام	نطق لترخيص	لتراكت	لملكية لفكرية	لضمانات	الإتهاء	مخطرات

Library Model	EBSCO	Gale	Elsevier	Wiley	Springer
الاستخدام				المجرب	
تجهيزات وتجهيزات	علم	الإتجاه	تجهيزات	تجهيزات	التجهيزات
تجهيزات وتجهيزات	—	رسوم	تجهيزات	المصروفات	التجهيزات
تجهيزات وتجهيزات	—	رسوم	تجهيزات	رسوم	تجهيزات
تجهيزات وتجهيزات	—	رسوم	رسوم وشروط	رسوم	تجهيزات
الإتجاه	—	—	رسوم	رسوم	تجهيزات
علم	—	—	رسوم	رسوم	تجهيزات
—	—	—	رسوم	رسوم	تجهيزات
—	—	—	رسوم	رسوم	تجهيزات
—	—	—	رسوم	رسوم	تجهيزات
—	—	—	رسوم	رسوم	تجهيزات
—	—	—	رسوم	رسوم	تجهيزات
—	—	—	رسوم	رسوم	تجهيزات

ومن خلال تحليل الجدول السابق يتضح التفاوت الواضح في أعداد تلك البند من الاتفاقيات المختلفة، بالرغم من احتواء تلك الاتفاقيات على معظم البنود سواء بطريقة صريحة وبغير المسمى أو بمسمى قريب منه، أم بطريقة ضمنية، وبذلك يرجع إلى عدم الاتفاق على بنود محددة، وينطبق ذلك على البنود العامة بالدرجة، بالإضافة لعدم الاتفاق على البنود الفرعية التي يمكن إدراجها تحت كل بند رئيسي، وهذا ما يفسر الاختلاف الشكلي بين تلك الاتفاقيات.

وفي إطار محاولة الباحث لصياغة اتفاقية نموذجية تجمع شتات تلك البنود المشابهة في تلك الاتفاقيات، كان لابد من استعراض تلك البنود من وجهة نظر الناشر، وهو الأمر المتمثل في اتفاقيات الناشرين السنة السابقة، بالإضافة إلى



لاتفاقيات التراخيص المتاحة على موقع Licensing Models<sup>(13)</sup> وغيرها من الاتفاقيات والتراخيص النموذجية التي سيعتمد عليها الباحث في صياغة اتفاقية نموذجية تراعي استكمال البنود وتنظيمها ووضوحها من ناحية، والتوازن بين مصالح أطراف الاتفاقية من ناحية أخرى.

ومن خلال تحليل اتفاقيات التراخيص السابقة لمجموعة الناشرين، وكذلك مجموعة من التراخيص النموذجية للمحتويات الرقمية، وكذلك الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة المتعلقة بتراخيص استخدام المحتويات الرقمية، اتضح عدم اتفاقها بصورة كاملة سواء من ناحية إدراج البنود الرئيسية أو الفرعية، أو ترتيب تلك البنود فيما بينها، أو طريقة صياغة كل بند، الأمر الذي استدعى محاولة إعادة تصنيف تلك البنود الرئيسية والفرعية، لتخرج في بناء متكامل مكونة اتفاقية ترخيص نموذجية لاستخدام المحتويات الرقمية، وعلى نهج بعض خطط التصنيف التي تقوم بحصر كافة الموضوعات ثم تقوم بتجميع الموضوعات المتجانسة تحت فئات رئيسية، ثم وضعها في ترتيب عام متسلسل يجمع شتاتها ويحقق الغرض منها، وهو ما سيحاول الباحث تحقيقه فيما يأتي.

(13) <http://www.licensingmodels.org/AcademicConsortiaLicense.html>

تراخيص استخدام المحتويات الرقمية في المكتبات الجامعية المصرية  
نموذجية لاستخدام المحتويات الرقمية في المكتبات  
لجامعة القاهرة ترخيص  
الجامعة المصرية:

## **بند ١ المقدمة التمهيدية preamble**

**بند ١/١ أطراف الاتفاقية Parties**  
اتفق الطرفان: (.../.../...) الموافق لـ (.../.../...) اتفق الطرفان:  
بأنه في يوم (...) (طرف أول، (.....) طرف ثان، على أن  
(.....) الطرف الأول بمنح الطرف الثاني حقاً غير حصري وغير قابل للتحويل للوصول  
بمعلومات الرقمية المحددة في الملحق رقم (...) عن طريق الموقع الإلكتروني  
للطرف الأول (يحدد) أو بأي طريقة أخرى من طرق الوصول (تحدد).

## **بند ٢/١ التعريفات والمصطلحات Definitions**

اتفق الطرفان على تعريفات محددة للمصطلحات المستخدمة داخل هذه  
الاتفاقية والمذكورة في ملحق (...) على أن يتم الاحتكام لتلك التعريفات في حال  
الالتباس أو الخلاف، وفي حال الخلاف على تفسير مصطلح لم يتم إدراجه ضمن  
تعريفات هذه الاتفاقية يتم الاحتكام إلى تعريف المصطلح في الاتفاقيات الموازية أو  
المشابهة.

## **بند ٣/١ الإشعارات والمراسلات Notices and correspondence**

اتفق الطرفان على أن استخدام أساليب محددة معتمدة في الإشعارات

والمراسلات فيما بينهما، وهي:

• المكاتبات الخطية على العناوين الرسمية لأطراف الاتفاقية.

عنوان الطرف الأول: .....

عنوان الطرف الثاني: .....

• المكاتبات الإلكترونية على البريد الإلكتروني لأطراف الاتفاقية.

البريد الإلكتروني للطرف الأول: .....

البريد الإلكتروني للطرف الثاني: .....

- المكالمات الهاتفية على أرقام الهواتف الرسمية لأطراف الاتفاقية.
- أرقام هواتف الطرف الأول : .....
- أرقام هواتف الطرف الثاني : .....
- أساليب أخرى للإشعارات والمراسلات (تذكر)
- أقر الطرفان بموافقتهما على اعتماد أسلوب إثبات تسليم واستلام الإشعارات والمراسلات فيما بينهما (يحدد الأسلوب المعتمد للاستلام والتسليم).

## بند ٢ المحتويات الرقمية المشتركة فيها sources of subscriptions

- أقر الطرف الثاني على علمه وموافقتة على أنواع وأعداد وأسعار المحتويات الرقمية المعروضة من الطرف الأول، وهي كالاتي: ( تحدد تلك الأنواع مثل الكتب والمجلات والرسائل الجامعية وغيرها من الأنواع) مع تحديد العدد الإجمالي للمحتويات الرقمية من كل نوع (ملحق بالعناوين والرقم الدولي الموحد وسنة النشر والرسوم وغيرها).
- كما أقر الطرف الثاني على علمه وموافقتة بطبيعة تلك المحتويات الرقمية سواء كانت نصوص كاملة أو مستخلصات أو كشافات أو قوائم محتويات أو غيرها.
- يلتزم الطرف الأول بتقديم المحتويات الرقمية محل الاشتراك بالشكل الآتي ( يذكر الشكل سواء على أقراص مدمجة أو من خلال الخادم الخاص بالناشر أو من خلال إحدى الشبكات المحلية أو بأي طريقة أخرى يتفق عليها الطرفان الموقعان على الاتفاقية)
- اتفق الطرفان على أن تكون التغطية الزمنية الراجعة للمحتويات الرقمية محل الاشتراك back files كالاتي: (تحدد المدد الزمنية للتغطية الراجعة)
- يلتزم الطرف الأول بالأقل لغات المحتويات الرقمية باللغة (... ) عن نسبة (... ) من إجمالي المحتويات الرقمية محل الاشتراك.

## المستخدمون المصرح لهم، والمواقع المرخصة Authorized Users/Sites

- اتفق الطرفان على تحديد فئات المستخدمين المصرح لهم باستخدام المحتويات الرقمية المرخصة في الفئات الآتية: ( تحدد مثلاً بالموظفين الدائمين والمؤقتين وكذلك أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الفئات التي يجب أن تحدد بدقة هنا).
- اتفق الطرفان على تحديد العدد الكلي لهؤلاء المستخدمين بـ (يذكر العدد الكلي المقدر) سواء للمستخدمين الدائمين أو العابرين.
- تم الاتفاق على أن يكون الدخول عن بُعد للمستخدمين الدائمين فقط سواء داخل مؤسسة المعلومات أو خارجها، مع الاتفاق على إمكانية الدخول خارج حدود الدولة، مع عمل جدول يوضح فيه اسم المستخدم وكلمة السر (ملحق ...)
- يحدد نطاق جغرافي للمستخدمين المؤقتين أو العابرين ليكون داخل نطاق الجامعة وفروعها على أن تحدد تلك النطاقات في ملحق ...)

## بنود الحقوق والصلاحيات Rights

- بند ١/٤ حقوق وصلاحيات المرخص
- يحق للمرخص إنهاء الترخيص في حال عجز المرخص له عن الوفاء بالتزاماته المالية، كما يحق له توقيف الخدمة عن أي مستفيد يخالف بنود الاتفاقية، وذلك بعد نفاذ المهلة المحدد والمنصوص عليها في هذه الاتفاقية.
- يحق للمرخص سحب المحتويات لأسباب يراها ضرورية (مثل عدم احتفاظه بالحق في ترخيصها)
- يحق للمرخص مراقبة الاستخدام لمحتوياته المرخصة فقط للتأكد من استخدامها بما تم الاتفاق عليه، أو إعداد احصائيات الاستخدام.

## بند ٢/٤ حقوق وصلاحيات المرخص له

- يحق للمرخص له استخدام المحتويات الإلكترونية المرخصة طبقاً للشروط وحدود الاستخدام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، وهي على سبيل المثال لا الحصر: الوصول والبحث والطباعة والتحميل وإدراج الروابط على المواقع التعليمية والتدريب والإعارة بين المكتبات، وغيرها من أساليب الاستخدام.
- يحق للمرخص له استبدال بعض العناوين بأخرى (تحدد النسبة، وعدد المرات، والتوقيعات الزمنية للاستبدال) وذلك في حال تلك المصادر لدى المرخص، وطبقاً للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.
- يحق للمرخص له الحصول على مهلة (تحدد المدة) لتعديل أي خطأ للاستخدام المسموح به، وذلك قبل اتخاذ للمرخص لأي إجراءات ضد المرخص له.
- يحق للمرخص له استرداد نسبة تناسبية من الرسوم في حال انتهاء الاتفاقية قبل موعدها المتفق عليه في هذه الاتفاقية، وذلك بغض النظر عن الطرف المتسبب في الانهاء.
- يقر المرخص بأحقية المرخص له في عمل أرشيف دائم على الأقل للمصادر التي قام المرخص له بسداد قيمة استخدامها، على أن يتفق الطرفان على أسلوب تلك الأرشفة ومسئولية إعدادها.

## بند ٥ الالتزامات Obligations

### بند ١/٥ التزامات المرخص:

- يلتزم المرخص بضمان حقوق الملكية الفكرية للمواد المرخصة، وأن لديه كافة الحقوق في ذلك، وعدم حاجته للحصول على تلك الحقوق من طرف ثالث مستقبلاً، مع التزامه بالدفاع عن المرخص له في حال التعرض القانوني له لسبب ذلك الترخيص لتلك المحتويات الإلكترونية المرخصة، مع

- تراخيص استخدام المحتويات الرقمية في المكتبات الجامعية المصرية
- التزام بتعويض المرخص له بقدر الضرر الذي وقع عليه حال التعرض له من الغير بسبب حقوق الملكية الفكرية للمواد المرخصة.
  - يلتزم المرخص بتقديم المحتويات محل الاشتراك بمعدل كفاءة (تحدد نسبة) دون انقطاع، مع الالتزام بتعويض المرخص له في حال الانقطاع المتكرر للخدمة بنسبة تتناسب مالياً مع فترة الانقطاع.
  - يلتزم المرخص بمصادقة الوصول للمستخدمين المصرح لهم والذين حددهم المرخص له في إطار الفئات والأعداد المتفق عليها فيما بينهم.
  - يلتزم المرخص بتقديم الدعم الفني المناسب للمرخص له من خلال الوسائل الآتية (تحدد وسائل الدعم الفني) وبفاصل زمني للاستجابة لا يتعد (تحدد فترة زمنية).
  - يلتزم المرخص بتقديم التدريب المناسب للمرخص له سواء فيما يتعلق باستخدام المواد المرخصة أو أي برامج معينة على الاستخدام، خاصة في بداية التعاقد وقبل أي تعديلات أو تحديثات تستوجب ذلك التدريب، دون التزام المرخص له بأي التزامات تتعلق بذلك التدريب.
  - يلتزم المرخص بالتحديثات الدورية للمحتويات الإلكترونية المرخصة، مع التزامه بإخطار المرخص له بأي تغييرات على المحتوى المرخص، (تحدد وسائل الإخطار)
- بند ٢/٥ التزامات المرخص له:
- بند ١/٢/٥ التعامل العادل مع المحتويات المرخصة:
- يلتزم المرخص له بالتعامل العادل مع المواد المرخصة وذلك طبقاً للبنود والشروط المنفق عليها في هذه الاتفاقية وملحقاتها.
  - يلتزم المرخص له بحقوق الملكية الفكرية للمواد المرخصة.
  - يلتزم المرخص له بالتغيير الدوري للروابط المستعارة لمواقع التعليم والتدريب والبحث.

بند ٢/٢/٥ التعاون الفاعل مع المرخص:

- يلتزم المر بسلام الرسوم المستحقة عن الترخيص وفقاً للمواعيد المتفق عليها في هذه الاتفاقية أو ملحقاتها.
- يلتزم المرخص له بالتعاون الفاعل مع المرخص في تطبيق إجراءات الأمن والرقابة على المحتويات الإلكترونية المرخصة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: مراقبة الاستخدام وإبلاغ المرخص في حال أي استخدام غير مسموح، والاحتفاظ بإحصاءات وتقارير الاستخدام وإبلاغ المرخص حال أي تغيير في أعداد المستخدمين المصرح لهم بالاستخدام.
- يلتزم المرخص له بعدم القيام بأي نشاط قد يؤثر في قدرة المرخص على تسويق محتوياته الإلكترونية محل الترخيص، مع التزامه بإبلاغ المستخدمين المصرح لهم ببنود الترخيص وشروطه والقيود المفروضة على الاستخدام بإحدى الطرق الآتية (تحدد الطرق المتفق عليها).
- بند ٣/٥ الالتزامات المتبادلة بين المرخص والمرخص له :
- أقر الطرفان: المرخص والمرخص له بامتلاكهما السلطة القانونية للدخول في الاتفاقية الموقعة بينهما، وأن توقيعهما على الاتفاقية ملزم للمؤسسات التابع لها كل طرف.
- يلتزم الطرفان: المرخص والمرخص له بإشعار الطرف الآخر بمتطلباته أو اعتراضاته كتابياً بإحدى طرق التراسل المتفق عليها فيما بينهما ( أو تحدد طريقة معينة في حالة الخرق أو الاعتراض).
- يلتزم الطرفان: المرخص والمرخص له بالأثر الملزم للاتفاقية في حق من يتبعهم فيها أو من تؤول لهم تبعاتها أو المتنازل لهم عن تلك الحقوق.

بند ٦ القيود Restrictions

بند ١/٦ القيود المفروضة على المرخص

- يتقيد المرخص بنسبة (تحدد) من العدد الكلي للمصادر الإلكترونية المرخصة، وذلك لسحب المواد المرخصة أو استبدالها بمواد أخرى، وبشرط

تراخيص استخدام المحتويات الرقمية في المكتبات الجامعية المصرية  
موافقة المرخص له، وفي حدود المواد التي لم يعد يمتلك الحق في  
ترخيصها، أو يرى مخالفتها بشكل ما.

• يتقيد المرخص في مراقبة الاستخدام بسياسة خصوصية المستخدمين، فلا  
يحق له على سبيل المثال لا الحصر: أن يراقب الاتجاهات القرائية لهؤلاء  
المستخدمين، أو الاطلاع على بياناتهم وأوقات استخدامهم ونوعيات المواد  
المستخدمة إلى غيرها من الأمور التي تنتهك سياسة الخصوصية  
للمستخدمين.

• يتقيد المرخص بالمحاكم التابعة لدولة المرخص له، وذلك في حال وجود  
وكيل للمرخص في هذه الدولة، وذلك حتى لو انتهت تلك الوكالة أثناء  
سريان الاتفاقية.

• لا يحق للمرخص إنهاء الاتفاقية أثناء سريانها حتى في حال عجز المرخص  
له عن إصلاح الخروقات المتسبب فيها أحد المستخدمين، وحتى بعد انتهاء  
المهلة المحددة لتلافي تلك الخروقات، وذلك في حالتين هما:

- عدم قيام المرخص بالتعاون الفاعل مع المرخص له في معالجة تلك  
الخروقات.

- إثبات المرخص له لحسن نيته حال وقوع ذلك الخرق وقيامه بواجبه  
تجاه تلافيه.

بند ٢/٦ القيود المفروضة على المرخص له

• يتقيد المرخص له بالاستعمال العادل للمواد المرخصة، وعدم القيام بأي عمل  
يضر بمصلحة الناشر ويتعلق بتلك المحتويات الرقمية، وهي على سبيل  
المثال لا الحصر: إعادة التوزيع التجاري أو النسخ أو التحميل الممنهج  
للمصادر الإلكترونية المرخصة، أو تعديلها أو دمجها مع أخرى، أو إنشاء  
أعمال مشتقة منها، أو إزالة إشعارات الملكية عنها، إلا بموافقة خطية من  
المرخص.



- في حال وجود قيود على النطاق الجغرافي للوصول للمحتويات الإلكترونية المرخصة (يتم تحديده)
- في حال وضع قيود على إتاحة بنود الاتفاقية للاطلاع العام تحدد تلك البنود، وتبقى باقي البنود متاحة للاطلاع العام.
- في حال فرض قيود على الاستخدام المتزامن للمحتويات الرقمية المرخصة (يحدد العدد الأقصى الممكن لاستخدام المصدر الإلكتروني في نفس الوقت) بند ٣/٦ القيود المفروضة على الطرفين
- يتقيد طرفي الاتفاقية بعدم تعديل أي بند من بنودها إلا بالموافقة الكتابية من الطرف الآخر.
- يتقيد طرفي الاتفاقية بعدم التنازل عنها لطرف ثالث إلا بعد الموافقة الكتابية من الطرف الثاني في الاتفاقية، وفي حال حدوث ذلك فتسرى كافة البنود والشروط والأحكام في هذه الاتفاقية على الطرف الثالث المتنازل له.

### بند ٧ إخلاء المسؤولية Disclaimers

- يخلي المُرخِّص مسؤوليته عن المحتويات الإلكترونية المرخصة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: قابلية المحتويات الإلكترونية للتسويق أو الملاءمة لغرض ما، أو تحقيق مستوى معين من الأداء أو الاستخدام، أو وجود أي عيوب أو تلف في تلك المحتويات.
- يخلي المُرخِّص مسؤوليته عن أي مطالبات أو دعاوى أو أضرار تسبب فيها للمرخص له وبسبب ترخيصه للمحتويات الرقمية، وذلك في حالتين:
  - بعد مرور خمس سنوات من وقوع الضرر.
  - إذا ثبتت كيدية الدعوى أو مقدرة المُدَّعي على إثبات دعواه.
- يخلي المُرخِّص مسؤوليته المالية عن أي ضرائب أو رسوم قد تُفرض على المرخص له من وراء الترخيص.
- يخلي المرخص له مسؤوليته عن الاستخدام الغير مسموح به، طالما بذل جهوداً معقولة والمتفق عليها في هذه الاتفاقية في سبيل منع ذلك الاستخدام.

## Financial aspects الجوانب المالية

- اتفق طرفي الاتفاقية على اعتماد أسلوب ( يحدد أسلوب من أساليب تسعير المحتويات الرقمية) على أن يلتزم الطرف الثاني بالنظام التالي للسداد (يحدد نظام للسداد دفعة واحدة أم دفعات محددة زمنيا) على أن يتم السداد بالعملة (تحدد نوع العملة) في موعد أقصاه (تحدد مهلة السداد سواء للدفعة الواحدة أو الأقساط).
- لا يتحمل الطرف الثاني خصم أية أعباء مالية من الرسوم المستحقة له نتيجة أي ضرائب أو رسوم، وتكون رسوم الصيانة أو التدريب أو الأرشفة أو التعديلات على (يحدد الطرف الذي يتحمل مثل تلك التكاليف).
- يتحمل الطرف الثاني فائدة تأخير (تحدد نسبتها) وذلك في حال التأخر عن السداد بعد المهلة المتفق عليها.

## Time aspects الجوانب الزمنية

- يبدأ سريان هذه الاتفاقية بدءاً من .../.../.... وهو التاريخ المحدد لحصول المرخص له على الخدمات المقدمة من المرخص والموضحة في هذه الاتفاقية.
- اتفق الطرفان على التجديد/ عدم التجديد التلقائي للاتفاقية، وفي حال الاتفاق على التجديد التلقائي للاتفاقية تجدد تلقائياً لمدة مماثلة إذا لم يخطر أحد اطراف الآخر برغبته بعدم التجديد قبل انتهاء الاتفاقية بمدة محددة (تحدد المدة).
- تنتهي هذه الاتفاقية بانقضاء المدة المتفق عليها فيها، ما لم يعترضها أحد أسباب الفسخ أو البطلان التي يقرها القانون أو تم الاتفاق عليها في هذه الاتفاقية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: امتناع المرخص عن تقديم المحتويات الرقمية المتفق عليها للمرخص له، أو امتناع المرخص له عن دفع الثمن المتفق عليه نظير استخدام تلك المحتويات.

## بند ١٠ الجوانب العامة General pointes

### • القوة القهرية:

يُغنى أي طرف من أطراف هذه الاتفاقية من بعض أو كل التزاماته المحددة فيها، وذلك في حال تعرضه لحادث من الحوادث الاستثنائية الطارئة، ولم يكن في استطاعته دفعه أو تجنبه، وبحيث يصبح تنفيذ الالتزامات التعاقدية مستحيلة، أو تؤدي إلى خسائر فادحة.

### • استقلالية النصوص وشمول الاتفاقية:

اتفق الطرفان على أنه في حال بطلان أو عدم قابلية تنفيذ أحد بنودها، فإن باقي بنودها تبقى سارية المفعول، كما أن الاتفاقية بما تحويه من ملاحق ومرفقات تمثل اتفاقاً كاملاً متكاملًا بين الأطراف الموقعة عليه، وهي تلغي أي اتفاقات سابقة عليها، سواء كانت شفوية أو مكتوبة.

### • التفسير:

اتفق الطرفان على وجوب توافر الثقة والأمانة بين المتعاقدين، وفي حال الاختلاف على تفسير أحد بنود هذه الاتفاقية، فيكون التفسير وفقاً للعرف الجاري في تلك المعاملات، وفي حالة عدم الوصول لتفسير يرضي جميع الأطراف، يفسر البند في صالح المرخص له.

### • لغة الاتفاقية:

اتفق الطرفان على أن تكون اللغة (تحدد لغة) هي اللغة الملزمة في حال وجود ترجمة أخرى للاتفاقية.

### • التبعية القانونية والحلول الودية عند النزاع:

اتفق الطرفان إلى اللجوء إلى الحلول الودية الممكنة في حال النزاع، والمتمثلة في الوساطة أو التفاوض قبل اللجوء إلى التحكيم، على أن يكون قانون دولة المرخص له هو القانون الواجب التطبيق عند اللجوء للقضاء.

تراخيص استخدام المحتويات الرقمية في المكتبات الجامعية المصرية

• الملاحق والبنود: تتكون هذه الاتفاقية من عشرة بنود أساسية بما تحتويه أحياناً من بنود فرعية جميعها ملزمة للطرفين، على أن تعتبر الملاحق المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية.

الطرف الثاني

الاسم القانوني

التوقيع:

الطرف الأول

الاسم القانوني:

التوقيع:

سادساً النتائج والتوصيات والمقترحات:

النتائج:

يوجد اختلاف الواضح في ترتيب بنود تلك الاتفاقيات أو طريقة توزيعها داخل تلك التراخيص، مع الاختلافات الكبيرة في صياغة معظم بنودها، سواء من حيث وجودها صراحة أو ضمناً، وسواء بنفس المسمى أو بمسميات أخرى، وسواء تم معالجتها بشكل مسهب أو مقتضب، وسواء تم ورودها ضمن فقرات التراخيص أو وضعها في ملحق تابع له، أو حتى إغفالها تماماً.

يُعد بند الجوانب العامة هو أكثر البنود اختلافاً في تلك الاتفاقيات، وذلك من حيث الاختلاف الكبير بين تلك الاتفاقيات في إدراج البنود الفرعية تحت هذا البند، كما أن بند الأرشيف الدائم يُعد من أكثر البنود إثارة للجدل في اتفاقيات ترخيص استخدام المحتويات الرقمية، خاصة في حالة توقف الاشتراك في تلك المحتويات التي تم سداد حقوق استخدامها بالفعل.

اتفاق جميع اتفاقيات ترخيص استخدام المحتويات الرقمية على فرض بند السرية الذي يمنع إتاحة بنود تلك الاتفاقيات للاطلاع العام، حفاظاً على حقوق المُرخّصين دون النظر لمصالح مؤسسات المعلومات القائمة بتلك الاشتراكات.

### التوصيات:

- يوصي الباحث بإنشاء بنك معلومات عن القضايا المتعلقة بإدارة مجموعة المصادر الرقمية في اتحاد مكنتبات الجامعات المصرية، يضم سياسات العمل وكافة العقبات أو المشكلات التي واجهت الاتحاد أثناء عمليات ترخيص استخدام المحتويات الرقمية، والطرق التي تم اتباعها في مواجهتها، ونتائج تلك الطرق، والتوصيات المتعلقة بمواجهة عقبات شبيهة في المستقبل، لتكون مرجعا للمفاوضين في الحال والاستقبال.
- يوصي الباحث المسؤولين عن إبرام اتفاقيات ترخيص استخدام المحتويات الرقمية بضرورة الاتفاق الصريح على حق المرخص لهم في عمل أرشيق دائم للمحتويات الرقمية التي تم سداد تكاليف حق استخدامها، وذلك في حال توقف الاشتراك في تلك المحتويات الرقمية.
- يوصي الباحث مؤسسات المعلومات المحلية والدولية، بعمل ضبط استنادي لمسميات البنود العامة والفرعية لاتفاقيات تراخيص استخدام المحتويات الرقمية، يكون بمثابة مرجع دولي يمكن الاهداء به عند صياغة بنود وفقرات تلك الاتفاقيات، و يمهّد الطريق لصياغة مواصفات قياسية لصياغة تلك الاتفاقيات.

### المقترحات:

- يقترح الباحث على مؤسسات المعلومات العربية وضع اتفاقية ترخيص نموذجية من وجهة نظر عربية تراعي مصالح تلك المؤسسات من ناحية، وتتفادى تلك الشروط التعسفية التي قد يفرضها بعض المرخصين من ناحية أخرى، وذلك في سبيل تحقيق مصالح عادلة لأطراف تلك الاتفاقيات.
- يقترح الباحث على أقسام المكنتبات في الجامعات المصرية تخصيص مقررات دراسية أو دمج وحدات موضوعية في المقررات الحالية، تتناول كافة القضايا المتعلقة بتراخيص استخدام المحتويات الرقمية، وذلك لإكساب خريجي تلك الأقسام المهارات الأساسية لتلك التراخيص.
- يقترح الباحث إنشاء اتحاد عام يضم اتحادات مكنتبات الجامعة بالدول العربية تحت إدارة جهة متخصصة وقادرة على إدارته مثل الاتحاد العربي للمكنتبات والمعلومات (اعلم) أو تحت رعاية جامعة الدول العربية، لزيادة قوة التفاوض في الحصول على مميزات أكبر وأسعار أقل، وذلك في مقابل الاتجاه المتنامي لانماج مرخصي تلك المحتويات الرقمية محاولة منهم للاحتكار والسيطرة على الأسعار.